القسم 1

إعادة التفكير في المجتمع

تحرير بيتر جاكسون

مقدمة : المجتمع محل النقاش

بيتر جاكسون

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

عندما أعلنت رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر في عام 1987 أنه "لا وجود لشيء اسمه المجتمع" ، أثارت تعليقاتها وتراً حساساً لدى علماء الاجتماع الذين عانوا لسنوات من شعور بالقلق المهني بشأن ما يشكله بالضبط "الاجتماعي" وكيف يمكن تمييزه عن مفاهيم أخرى مثل "الاقتصاد" أو "الثقافة" . بالنسبة لمارجريت تاتشر، كان "المجتمع" مجرد تجريد مشكوك فيه تم استدعاؤه بسهولة لدعم السياسات التي كانت هي وأنصارها يعرفونها بأنها اشتراكية . وفي حين فضلت السيدة تاتشر التحدث عن الرجال والنساء الأفراد ودعم الأسر النووية المغايرين جنسياً ، فإن خطابها "لا مجتمع" كان بمثابة وسيلة خفية للترويج للحلول الاقتصادية للمشاكل الاجتماعية ، مع "قوى السوق" التي تحل بشكل متزايد محل "المجتمع" في مركز الخطاب السياسي البريطاني . إن تصريحات تاتشر، إذا لم يكن هناك شيء آخر، تثبت أن تعريفات الاجتماعي مشحونة سياسياً ، وأن هناك أكثر من مجرد مسألة دلالية .

لقد كان تعريف "الاجتماعي" دائماً موضع تساؤل بين الجغرافيين وغيرهم من علماء الاجتماع . فبالنسبة للبعض ، يمكن تعريفه من حيث الهياكل الهرمية والمؤسسات الدائمة نسبياً . وبالنسبة للآخرين ، فهو مفهوم أكثر مراوغة ، ويشير إلى العلاقات الشخصية غير الدائمة نسبياً والتقارب الزائل ، التي يتم صنعها وإعادة صنعها باستمرار بدلاً من أن يتم تأسيسها بشكل ثابت وترسيبها تاريخياً . يتتبع رايموند ويليامز (1976: 291-3) الجذور اللغوية لفهمنا الحالي لـ "المجتمع" و "الاجتماعي"، موضحًا كيف أن النظرة العلائقية للمجتمع كونه رفقة أو ارتباطًا (منذ القرن السادس عشر) أفسحت المجال لفهم أكثر تجريدًا وحيادية للمجتمع أو البنية الاجتماعية ، وثيقة الصلة بالدولة (منذ القرن الثامن عشر). يزعم ويليامز أنه بحلول القرن التاسع عشر، تم إضفاء الصفة الموضوعية على "المجتمع" بشكل كافٍ لإثارة المناقشات حول العلاقة بين "الفرد" و "المجتمع" . وما تزال المناقشات المماثلة تتردد اليوم ، على الرغم من المحاولات لتجاوز مثل هذه الثنائيات من خلال روايات أكثر تعقيدًا للعلاقة المتكررة بين البنية (الاجتماعية) والوكالة (البشرية) (جيدنز، 1985) .

لقد بدأ بعض علماء الاجتماع ، مثل جون أوري (2000) ، في الشك في جدوى مصطلح "المجتمع" ورسم أجندة " ما بعد المجتمع " لعلم الاجتماع ، معترفين بأن الفئات الاجتماعية للطبقة والجنس والعرق لا يمكن رسمها بشكل غير إشكالي على المساحات الجغرافية للأمة أو المنطقة أو المدينة . وبما أن تدفقات الأشخاص والمعلومات والسلع ورأس المال تتجاوز بشكل متزايد حدود الدول الفردية ، يقترح أوري أن استعارات الشبكات والتنقلات والتدفقات أكثر ملاءمة من المفاهيم الثابتة والمحدودة لـ "المجتمع" . كما يزعم أن التشابك المعقد للثقافات واللغة والثقافة والطبيعة ، والتي تم استكشافها في المناقشات الأخيرة حول نظرية شبكة الفاعلين والحجج ذات الصلة حول "النظرية غير التمثيلية" (ثريفت، 1996) ، تقدم دليلاً إضافيًا على أن "المجتمع" لم يعد موضوعًا صالحًا للخطاب الاجتماعي . وعلى عكس المنطق التقليدي ، زعم منظرون

مثل برونو لاتور (2000) أن الاجتماعي يجب أن يُنظر إليه الآن كونه ما يدور داخل عالم الأشياء ، وليس ما تدور الأشياء داخله .

كما وضع مؤرخو الاجتماع مثل باتريك جويس "الاجتماعي" موضع تساؤل ، متحدين ميلنا إلى التفكير في المجتمع بمصطلحات مجسمة (كما في "البنية الاجتماعية" أو "النظام الاجتماعي"). يسعى جويس (2001) إلى استبدال هذا المعنى الصلب والمنطقي لـ "المجتمع" بفهم أكثر سلاسة للمجتمع كما يتشكل من خلال ممارسات معينة وكائنات مادية مجسدة . وكما تشير هذه المناقشات بين علماء الاجتماع والمؤرخين الاجتماعيين ، فإن العلوم الاجتماعية ، كونها أشكالاً تأديبيا للمعرفة ، لعبت دورها الخاص في تكوين المجتمع وتحويله . وكما يشير جويس نفسه ، فقد قدم الجغرافيون مساهمة كبيرة في إعادة التفكير الحالية في المجتمع

بالنسبة للجغرافيين ، فإن إعادة التفكير في "الاجتماعي" تنطوي على إعادة تفكير موازية في الفضاء . فمثل المجتمع ، لم يعد يُنظَّر للفضاء بشكل كافٍ بمعنى ثابت أو محدود ، بل يُفهَم بشكل متزايد من حيث العلاقات . في عمل دورين ماسي (1994) ، على سبيل المثال ، ينصب التركيز على الروابط بين الأماكن على مجموعة متنوعة من المقاييس من المحلي إلى العالمي ، بدلاً من الشعور الأكثر ثباتًا ومحدودية بالمكان . وتزعم أن الإحساس التقدمي أو العالمي بالمكان يتعلق بتتبع الطرق التي تربط بين الأماكن المختلفة وليس الاهتمام بجذور الحنين التي يتمتع بها أي مكان بعينه . وتتناول الفصول في هذا القسم جميعها "الاجتماعي" من خلال عدسة المكان . وهذا لا يعني أن الاجتماعي لا يمكن فهمه إلا من خلال البحث القائم على التجارب حول أماكن بعينها في أوقات بعينها (على الرغم من أن الإصرار على الخصوصية التاريخية والجغرافية له الكثير من التوصيات). كما يتضمن الالتزام بممارسة واستجواب خيالاتنا الجغرافية (جريجوري، 1994).

وعلى نطاق أوسع ، يعني هذا أن الجغرافيين البشريين وغيرهم من علماء الاجتماع يجب أن يبذلوا المزيد من الطاقة الفكرية في السعي إلى فهم المكانية في الحياة الاجتماعية . قد يبدو هذا غير ملحوظ ، ولكن بالنسبة لأجيال ، أكدت النظرية الاجتماعية على الزمانية بدلاً من المكانية . وهكذا ، في منتصف ثمانينيات القرن العشرين ، كان من الضروري تذكير علماء الاجتماع بأن المجتمع لا ينشأ على رأس دبوس ، وأن العلاقات الاجتماعية ترتكز على هياكل مكانية وتتكاثر من خلالها ، وأن هناك تقسيمات مكانية واجتماعية للعمل (جريجوري وأوري، 1985؛ ماسي، 1984). والواقع أن إيد سوجا (1989) وصف ثمانينيات القرن العشرين بأنها تضمنت " إعادة تأكيد للمكان في النظرية الاجتماعية النقدية" . ومنذ ذلك الحين ، ازداد الاهتمام بشكل ملحوظ في مختلف العلوم الاجتماعية بالعلاقات المعقدة بين المجتمع والمكان .

ونتيجة لهذا ، لم يعد الجغرافيون في حاجة إلى أن يكونوا أكثر إصراراً على التأكيد على أن "الجغرافيا مهمة !" (ماسي وألين ، 1984)، على الرغم من أنه ما يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لإثبات "الفارق الذي يحدثه الفضاء" (ساير، 1985) في مواقف اجتماعية معينة . **ومنذ أواخر الثمانينيات ، أصبح التبادل الفكري بين الجغرافيا والعلوم الاجتماعية الأخرى ثنائي الاتجاه بشكل متزايد** ، حيث اجتذبت كتب مثل كتاب ديفيد هارفي "حالة ما بعد الحداثة" (1989) جمهوراً واسع النطاق بشكل ملحوظ خارج نطاق تخصص الجغرافيا . وشهد مجال الدراسات الثقافية متعدد التخصصات انتشاراً للأعمال التي تستكشف أهمية الاستعارات المكانية مثل الحدود والهوامش ، والمساحات والأماكن ، والمراكز والهوامش - على الرغم من أن استخدام مثل هذه الاستعارات في حد ذاته محل نزاع (برات، 1992).

وقد قوبل هذا الاهتمام المتزايد بالمكانية عبر العلوم الاجتماعية بالمشاركة المتزايدة للجغرافيا في النظرية الاجتماعية . وقد اجتمع الاتجاهان في ما يسمى "**التحول الثقافي**" الذي جلب الأسئلة الثقافية المتعلقة بالمعنى والهوية والتمثيل إلى مركز الصدارة وتسبب في تساؤل البعض عما إذا كانت القضايا السياسية

والاقتصادية قد تم إزاحتها . ففي مجال الجغرافيا ، أعلن نايجل ثريفت أن الثقافة أصبحت مهيمنة فعليًا بحلول عام 1991 ، وبعد بضع سنوات ، حذر أندرو ساير (1994) الجغرافيين الثقافيين من مخاطر تجاهل "الاقتصاد " . واتهمت نيكي جريجسون (1995) الجغرافيين بإهمال التفاوتات المادية في المجتمع ، وشعرت وكأنها تكتب نعيًا للجغرافيا الاجتماعية . كان الأمر كذلك .

إن التفاوتات الاجتماعية القائمة على العرق والطبقة والجنس ـ والتي كانت محور البحث لأجيال من جغرافيي المجتمع ـ لم تختف فجأة (بل على العكس تماماً). بل إن المخاوف الجديدة المتعلقة بالاختلاف الثقافي وسياسات التمثيل ـ والتي أطلعت عليها نظريات ما بعد الحداثة وما بعد الاستعمار وغيرها من أشكال نظرية ما بعد البنيوية ـ قد ترسخت في مختلف العلوم الاجتماعية ، مما أدى إلى نقص نسبي في البحوث المتعلقة بهياكل التفاوت والفضاءات المرتبطة بها . وعلى حد تعبير جريجسون ، فإن الأسئلة المتعلقة بالمعنى والهوية والتمثيل والأيديولوجية كانت تحل بشكل متزايد محل الدراسات التي كانت أكثر رسوخاً في تحليل العالم المادي أو التي كانت معنية بالاختلافات الاجتماعية المهمة في الجنس والطبقة والعرق والجنسانية والإعاقة (1995: 139). إن الإخلاء المتصور للجانب الاجتماعي في الجغرافيا الاجتماعية والثقافية يشكل مصدر قلق خطير يتناوله كل فصل من فصول هذا القسم بطريقة مختلفة . ولكن إذا نظرنا إلى هذه الفصول مجتمعة ، فإنها تقدم دليلاً قوياً على أن "موت الاجتماعي" قد أُعلن عنه قبل أوانه . فعلى سبيل المثال ، يوضح فصل نيكي جريجسون أن "الاجتماعي" لم يحل محله "الثقافي" فحسب ، بل إنه ينعكس بشكل متزايد من خلال الثقافي. ويوضح جريجسون أن الجغرافيات الاجتماعية والثقافية المتعددة تتعايش بدلاً من أن تحل جغرافية ثقافية مهيمنة واحدة محل جغرافية اجتماعية مهيمنة بنفس القدر . وعلى نحو مماثل ، في فصل كاثرين ميتشل ، فإن أهمية "تأسيس" تحليل الثقافات الهجينة على ماديات أوقات وأماكن محددة تشكل أهمية مركزية لحجتها . وبدلاً من التعارضات الصارخة بين الاجتماعي والثقافي ، والمادي والرمزي ، والخطاب والممارسة ، يسعى كل فصل من الفصول الاتية إلى تجاوز مثل هذه الثنائيات .

إن كل فصل من فصول هذا الكتاب يتطلع إلى جغرافيا تتجسد فيها المعاني الرمزية في سياقات مادية محددة ، تحددها علاقات القوة غير المتكافئة ، والتي تنظمها مفاهيم الاختلاف الاجتماعي التي تتوسطها الثقافة . ويركز الجزء المتبقي من هذا المقدمة على قضيتين مترابطتين . القضية الأولى تهدف إلى التأكيد بشكل أكبر على إمكانية رؤية القضايا الاجتماعية والثقافية من خلال عدسة المكان . أما القضية الثانية فتقدم المزيد من الأدلة على قيمة رؤية المجتمع من خلال عدسة الثقافة (وبهذا تبرهن على الحاجة إلى تجاوز كل هذه الطرق الثنائية في التفكير) .

رؤية المجتمع من خلال عدسة المكان

يبدأ سردنا بفترة كانت فيها الجغرافيا الاجتماعية في حالة تفاؤل : عندما كان الجغرافيون يفتحون حوارًا مع علماء اجتماع آخرين حول العلاقات المتبادلة بين المجتمع والمكان (وهو ما أشارت إليه مجلة تحمل الاسم نفسه ، والتي أطلقت عام 1983). ولم يعد الجغرافيون أسرى العلوم الاجتماعية الأخرى ، ولم يعودوا راضين عن كونهم رسامي خرائط للتفاوتات الاجتماعية التي تُرِكَت لتخصصات أخرى لتنظر فيها وتشرحها . وكان هناك قبولا متزايدا بأن **العلاقات الاجتماعية تتشكل مكانيًا** (وهو ما أشارت إليه مجموعات متعددة التخصصات مثل كتاب جريجوري وأوري "العلاقات الاجتماعية والهياكل المكانية"، الذي نُشر عام 1985). ومع التحول الثقافي في الجغرافيا البشرية ، شعر الجغرافيون بثقة جديدة عند المساهمة في مناقشات الدراسات الثقافية ، حتى في الوقت الذي كنا نشجع فيه على التشكيك في سلطتنا الثقافية الإثنوغرافية وفحص موقعنا . كما أدى التحول الثقافي ، وخاصة من خلال تأثير النسوية ، إلى فهم أوسع لما يشكل "السياسي" . إن ما قد

يبدو من منظور ما دليلاً على نهاية المجتمع يمكن قراءته بشكل أكثر تفاؤلاً من منظور نسوي كونه توسعًا للسياسة لتشمل أسئلة التمثيل البصري والنصي ، والسياسات الثقافية للجنس والجسد ، ومفاهيم أكثر توسعًا للمواطنة . وقد تم تحدي هذا الشعور بالتفاؤل بدوره من قبل أصوات "من هامش" النسوية الغربية البيضاء التي أثارت أسئلة غير مريحة حول امتيازات السلطة بما في ذلك "البياض" غير المدروس للكثير من الممارسات الأكاديمية الحالية (هوكس، 1992).

بينما يستكشف فصل جريجسون هذه القضايا في سياق دراسات الإعاقة الحديثة في الجغرافيا ، فإن جغرافيات العرق والعنصرية تكشف بنفس القدر عن المد والجزر النظري للجغرافيا الاجتماعية والثقافية . كان يُنظر إلى الاجتماعي تقليديًا من حيث سلسلة من "الأبعاد" المستقلة نسبيًا ، لقد كان من الواضح أن التفاوتات العرقية والطبقية والجنسية يمكن أن تتراكم بطريقة بسيطة إضافية . ثم تم رسم هذه "الأبعاد" المنفصلة ، إما حرفيًا أو مجازيًا ، في دراسات متتالية للفصل السكني . لكن أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الخرائط القياسية غير قادرة على التعامل مع النظريات الجديدة للتكوين المتبادل للعرق والطبقة والجنس . وكما زعم فرون وير (1992) وآخرون ، فإن الهويات الجنسية مُعَرَّفَة عرقيًا في نفس الوقت (والعكس صحيح).

إن العمل الأخير حول جغرافيات العرق والعنصرية (كما استعرضها بونيت ، 1996؛ ينظر أيضًا الفصل 15، هذا المجلد) يعترف بشكل متزايد بأننا جميعًا نعيش حياة عرقية بدلاً من افتراض أن "العرق" أو "الانتماء العرقي" مصطلحان ينطبقان فقط على مجموعات أقلية معينة . وبدلاً من التركيز على التعبير المكاني للهويات العرقية أو العنصرية ، فإن الأبحاث الحالية تستكشف بشكل متزايد عنصرية الفضاء كعملية نشطة وتكوينية على مجموعة متنوعة من المقاييس من الحي إلى الأمة وما بعد ذلك (ينظر سميث، 1989). وبهذا المعنى ، تحيي آفتار براه مفهوم رسم الخرائط ، لتزعم أن ما تسميه "فضاء الشتات" "يسكنه" ليس فقط الأشخاص من الشتات ولكن أيضًا أولئك الذين تم بناؤهم وتمثيلهم على أنهم "أصليون" (1996: 16). وبالمثل ، توضح دراسات مثل تحليل كاي أندرسون (1991) للبناء الاجتماعي والمكاني لحي تشاينا تاون في فانكوفر التحول من رسم خرائط جغرافيات الأقليات العرقية المعزولة إلى دراسات تستكشف **دور الخطابات المهيمنة في بناء الفضاء العنصري** . وعلى نحو مماثل ، يوضح وصف جين جاكوبس (1996) للجغرافيات ما بعد الاستعمارية لإعادة التنمية الحضرية في لندن وجهة نظر علائقية للمساحة حيث لا يمكن فصل وجهة النظر من المركز المالي لمدينة لندن ("قلب الإمبراطورية") عن استكشاف هوامش الأحياء الداخلية ذات الطابع العنصري مثل سبيتفيلدز.

إن وجهة النظر العلائقية للهوية والمساحة هي أيضًا جوهرية للدراسات الحديثة حول العولمة عبر الوطنية ، والتي تم استكشافها في فصل كاثرين ميتشل . وتركز مثل هذه الأبحاث على الروابط عبر الوطنية بين الناس والأماكن والأشياء ، وتجمع بين الفهم السياسي والاقتصادي للاستثمار الرأسمالي وهجرة العمالة مع الفهم النقدي للثقافات والهويات الهجينة التي تنتج عن مثل هذه العمليات . في الواقع ، وكما يكشف عمل روجر راوس (1991) حول الجغرافيات العابرة للحدود الوطنية في المكسيك وجنوب كاليفورنيا ، فإن هجرة العمالة العابرة للحدود الوطنية وتنمية الأعمال التجارية قد فتحت سلسلة من المساحات الجديدة التي تشمل بشكل متزايد جميع قطاعات المجتمع ، وليس فقط أولئك الأشخاص الذين يرتبطون بشكل مباشر بمجتمعات المهاجرين العابرين للحدود الوطنية . وعلى حد تعبير راوس : "إن الصور الحديثة المريحة للدول القومية واللغات الوطنية ، والمجتمعات المتماسكة والذاتيات المتسقة ... لم تعد تبدو كافية ... [خلال] السنوات العشرين الماضية ، **انتقلنا جميعًا بشكل لا رجعة فيه إلى نوع جديد من الفضاء الاجتماعي** [العابر للحدود الوطنية]"

(1991: 8). كما نبذ البحث في العولمة العابرة للحدود الوطنية النماذج الأكثر بساطة من أعلى إلى أسفل العولمة ، مما يدل على الأهمية المستمرة للسياقات المحلية للاستهلاك ويدعو إلى رؤية أكثر ارتباطًا بالعلاقة العالمية – المحلية .

رؤية المجتمع من خلال عدسة الثقافة

بالإضافة إلى إظهار قيمة التعامل مع المجتمع من خلال عدسة المكان ، فإن كل فصل من فصول هذا القسم يوضح أيضًا أهمية رؤية الاجتماعي من خلال عدسة الثقافة ، بدلاً من رؤية الجغرافيات الاجتماعية والثقافية على أنها متعارضة (إحداها مع عدم المساواة المادية ، والأخرى مع الاختلافات التي تم بناؤها خطابيًا). توضح الأبحاث الحديثة حول الإعاقة (التي استعرضها هنا جريجسون وموس وديك) قيمة تتبع البناء الاجتماعي للإعاقة في كل من أشكالها المادية والخطابية . بدلاً من التركيز حصريًا على مشاكل الوصول ، حيث تكون المساحة - المحددة من حيث الحواجز والعقبات - مجرد حاوية للعمل البشري ، أظهرت الأعمال الأخيرة كيف يتم تشكيل المساحة المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة بنشاط من خلال عدد لا يحصى من القرارات حول التخطيط والتصميم ، والتي تنظمها وتعززها سلطة الدولة . ومن هذا المنظور ، فإن "المساحة المعوقة" هي عبارة عن مفهوم ثقافي مثل "الإعاقة" نفسها . بعض البيئات أكثر تمكينًا من غيرها ، تمامًا كما هو الحال مع بعض الظروف (مثل إن الإعاقات) مثل مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز، أكثر وصمة اجتماعية . بعض الإعاقات (مثل عسر القراءة) غير مرئية نسبيًا ، في حين أن البعض الآخر أكثر وضوحًا للعامة .

وبينما تبنى الجغرافيون وعلماء الاجتماع الآخرون لسنوات عديدة نهجًا غريبًا غير مجسد للذاتية البشرية ، فإن الجغرافيات الحديثة للذات والهوية أصبحت مجسدة بشكل متزايد (بيل وثريفت، 1995) ولكن مرة أخرى ، لا يتعلق الأمر فقط بإعادة الجسد (كما يصر موس وديك من خلال التمييز بين "الجغرافيات المجسدة" و"جغرافيات التجسيد"). بل يتعلق الأمر باستكشاف البناء الاجتماعي والمكاني لهوياتنا المجسدة . لقد قدمت أعمال جوديث بتلر مساهمة رئيسية في هذا النقاش ، حيث زعمت أن الاختلاف بين الجنسين ليس مجرد صياغة ثقافية للاختلاف الجنسي المحدد بيولوجيًا قبل الخطاب . ووفقًا لبتلر (1990)، فإن الاختلاف الجنسي نفسه مشفر ثقافيًا من خلال التمثيل المتكرر للجنس كممارسة اجتماعية .

وتصبح الاختلافات بين الجنسين ، بدورها ، مفهوما ثقافيًا من خلال الشبكة التنظيمية للمثلية الجنسية الإجبارية التي تجعل بعض الأجسام مقبولة اجتماعيًا بينما تجعل البعض الآخر مستحيلًا خطابيًا . وعلاوة على ذلك ، يساعد التركيز على الأداء والممارسة في إذابة الحدود بين الخطاب والمادة ، في حين أكد البحث الجغرافي حول الاختلافات بين الجنسين على أهمية الفضاء في توفير سياق معياري مغاير لتفسير الأهمية الثقافية للهويات المجسدة المختلفة (بيل وآخرون، 1994؛ فالنتين، 1993).

في حين يؤكد فصل موس وديك على نضج الأساليب النوعية في الجغرافيا البشرية (ينظر ليمب ودواير، 2001)، مع تزايد الاهتمام بموقف الباحث وانعكاسيته ، لا ينبغي قراءة الفصول في هذا القسم بطريقة قائمة على الانتصار، كونها سلسلة من الأفكار والأساليب التي توضح مسيرة ثابتة من التقدم نحو الحاضر البطولي . بل إن الفصول الاتية تمثل مساهمة أكثر تواضعا في الاستقصاء النظري . فكما تشير الأمثلة السابقة ، فإن التمييزات العزيزة بين الجنس والنوع ، والمادي والخطابي ، والاجتماعي والثقافي ، تبدأ كلها في الانهيار بمجرد أن تشتد نظرتنا التحليلية . وسواء كانت الغموضات والتناقضات الناتجة عن ذلك مصدرًا للقلق التأديبي أو فرصة للتفكير بطرق جديدة وغير تقليدية ، فإن هذا يثير أسئلة معقدة حول العلاقة بين القوة

والمعرفة . إن المقالات في هذا القسم كلها مدفوعة برغبة في استكشاف المزيد من الفهم الثقافي للمجتمع دون التخلي عن السعي إلى سياسات أكثر انتقادًا للاختلاف . إن التعامل مع المجتمع من خلال عدسة الثقافة ورؤية كليهما من خلال عدسة المكان يؤسس لأجندة مثيرة ومفتوحة للأبحاث المستقبلية .